



TUNISIA

كلمة السيد وزير الشؤون الخارجية
الدكتور رفيق عبد السلام

بمناسبة الاجتماع رفيع المستوى
حول سيادة القانون على المستويين
الوطني والدولي

24 سبتمبر 2012

CHECK AGAINST DELIVERY

السيد الرئيس،
السيد الأمين العام،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة،

أودّ في البداية أن أتوجه إليكم بخالص التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. كما يسعدني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، والسيد ناصر عبد العزيز النصرالرئيس السابق للجمعية العامة نظير جهودهما القيمة لتوفير مقومات النجاح لمؤتمرنا هذا حول سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ودعمهما الدول الأعضاء لكي تتبثق عنه نتائج ملموسة، تكفل بقاء مسألة سيادة القانون في طليعة أولويات الجمعية العامة.

السيد الرئيس،
إن الثورات العربية، التي اندلعت على إثر رغبة جامحة للشعوب في التغيير، جاءت لتُشدّد على أن الهاجس الرئيسي للحكومات، ينبغي أن يكون تكريس سيادة الشعب وإعمال حقوق الإنسان وتوفير الشروط اللازمة لضمان انتخابات نزيهة وحرية التعبير وكفالة العدل والإنصاف في كل مستوياته.

وهي أيضا تذكّرة بأن التقيد الشامل والكامل بالقانون الدولي في سياسات الدول وممارساتها والنهوض بالقيم العالمية المتمثلة في سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية أمر أساسي، يتطلب منا بذل المزيد من الجهود لتعزيز المعايير والقواعد الدولية المتصلة بسيادة القانون وكفالة تنفيذها على نطاق أوسع وعلى نحو غير انتقائي، قصد التأسيس لعالم يسود فيه العدل والاستقرار وتتوافر فيه الفرص للجميع دون أي تمييز.

كما أنها تؤكد أننا في أمس الحاجة إلى دفع التعاون الفاعل والتنسيق بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء ومختلف الأطراف الفاعلة وتعزيز حلقة الوصل بين الصعيدين الوطني والدولي، قصد دعم قدراتنا على الوفاء بالتزاماتنا الوطنية والدولية وكفالة المسائلة على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي في حق شعوبنا، بما يعزز ثقتها في العدالة ويؤسس لعلاقات متينة بين دول العالم ويكفل إمكانية استشراف مستقبل العلاقات الدولية.

السيد الرئيس،
إن تونس، التي كانت ملهمة للثورات العربية، عاقدة العزم، بفضل تضافر جهود كل أبناءها دون أي إقصاء، على المضي قدما في اتجاه تركيز أسس متينة لدولة مدنية، شعارها القطع مع الماضي والبناء على ما تم تحقيقه من مكتسبات بضمانات ثابتة تُكرس سيادة الشعب والتعددية والفصل الحقيقي بين السلطات واحترام حقوق الإنسان. دولة تعلق فيها قيم العدل والإنصاف والمساواة أمام القانون.

وان تونس تؤكد التزامها على المستوى الوطني بضمان تناغم وانصهار إصلاحاتها التشريعية في هذا المجال مع القواعد والمعايير المتعلقة بتعزيز سيادة القانون، من منطلق تقيدتها بتعهداتها المنبثقة عن انضمامها لعدد هام من المواثيق الدولية ذات الصلة و التزامها بتكريس علوية المبادئ والقواعد الدولية وكفالة تنفيذها، على نحو متسق وكامل يتسم بالإنصاف والفعالية وعدم التمييز.

وتكريسا لهذا التوجه الثابت، الذي لا رجعة فيه، أجدد بهذه المناسبة التزام تونس بدسترة المساواة بين المرأة والرجل، التي أصبحت بفضل نضالات أجيال واقعا مجتمعيا ملموسا، نفاخر به، رجالا ونساء، ونحرص على دعمه بمزيد من المكتسبات. وأود الإشارة في نفس السياق، على سبيل الذكر لا الحصر، إلى استكمال صياغة الإطار التشريعي والقانوني للهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب الموجب إنشاؤها بمقتضى البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب سنة 2011، في انتظار عرضه على استشارة وطنية وإقراره والمصادقة عليه.

وأؤكد أيضا حرص تونس على دفع تعاونها مع الأجهزة الأممية والدولية المعنية بتعزيز سيادة القانون والمضي قدما لفتح افاق أرحب، في ظل مقاربة تتأسس على الشفافية والحوار البناء وما يؤهلنا لتعزيز قدراتنا وتوفير الضمانات الكافية للتصدي لأية انتهاكات في هذا المجال والقطع نهائيا مع ممارسات الماضي البائد.

كما أننا، ومن نفس المنطلق، وحرصا منا على الإسهام الفاعل في كفالة نطاق أوسع لسيادة القانون الدولي وتعزيز الآليات الكفيلة بتكريسه، فإن السيد رئيس الجمهورية التونسية يعتزم اقتراح مبادرة بإنشاء محكمة دستورية دولية، كمؤسسة تضاف إلى مختلف المؤسسات الأممية الفاعلة على الساحة الدولية والتي من شأنها أن تخول لمكونات المجتمع الوطني أو الدولي اللجوء إليها في حال خرق المبادئ الكونية والقواعد المتعلقة بالحريات العامة والديمقراطية ووقوع انتهاكات جسيمة لحقوق. واني أعتنم هذه المناسبة لدعوة المجموعة الدولية لمساندة هذه المبادرة.

السيد الرئيس،

إن تونس، اليوم، في مرحلة التأسيس، من خلال إنجاز انتخابات 23 أكتوبر 2011 التي نعتبرها أهم إنجاز تاريخي حققته تونس، لكونها أول انتخابات حرة ونزيهة وشفافة أفضت إلى انتخاب مجلس وطني تأسيسي وإلى تشكيل حكومة تستمد شرعيتها من الشعب. والمجلس الوطني التأسيسي يعكف حاليا على كتابة عقد اجتماعي تسير عليه البلاد. دستور توافقي جديد، يوفر ضمانات حقيقية لشروط المواطنة الفاعلة ويجسد الأهداف النبيلة التي قامت من أجلها الثورة في تونس، ثورة الحرية والعدالة والكرامة.

ولئن نواجه جملة من التحديات في مسار الانتقال الديمقراطي، لعل من ألقها تذليل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت من من الأسباب الرئيسية وراء اندلاع الثورة، إلا أننا لن ننسى أننا كسبنا موقع الطليعة يوم 14 جانفي 2011. ونحن على ثقة بأننا سائرون على الدرب الصحيح و بأن تضحيات الشهداء وما كلفنا للتخلص من العقود الضائعة تحت النظام الفاسد وما تحقق في ظرف وجيز لن يزيدنا إلا إصرارا على مزيد العطاء وتوحيد جهود جميع القوى لرفع كل التحديات.

وعلى هذا الأساس، نعمل دوماً على قطع خطوات ثابتة مع كل مرحلة من مسار الإصلاح الشامل والجذري بما نتخذه من التدابير في كنف الالتزام بالقانون والشرعية والإصغاء لمطالب ومشاكل كافة مكونات المجتمع التونسي والحساسيات السياسية والنقابية وتشريك كل التونسيين في الحوار الوطني، من أجل بلورة التوجهات العامة للبلاد وحتى يبنى المجتمع ذاته بذاته، من خلال التشبع بالفكر الديمقراطي والقيم الكونية لحقوق الإنسان.

واننا حريصون على المضي قدماً نحو تكريس العدالة الانتقالية، التي لا يمكن أن تتحقق إلا بالكشف عن حقيقة انتهاكات النظام البائد وتحديد المسؤوليات ومحاسبة المذنبين وجبر الضرر للضحايا واستعادة الثقة في سيادة القانون. كما يجب أن توفر الضمانات لعدم تكرار هذه الانتهاكات من خلال مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والقانونية وتعزيز استقلالية القضاء ونزاهته.

ومن هذا المنطلق، فإننا عازمون على اعتماد نهج شفاف وتواقي وتشاركي، بتشريك الأحزاب وكل مكونات المجتمع المدني والضحايا لتحديد التطلعات والأولويات ووضع إطار قانوني لتحقيق العدالة الانتقالية، تتولى وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية صياغته، بالتنسيق مع مكونات المجتمع المدني، في إطار الحوار والوافق الوطني. ونحن ملتزمون ببلورة قانون للعدالة الانتقالية يكون نابعا من المجتمع المدني.

كما أننا سنواصل وبدون رجعة، مسار الإصلاح الشامل في شتى الميادين والقطاعات. ورغم دقة المرحلة، فإن ذلك لا يعني انتكاس المسار. فالتاريخ يعلمنا من تجارب الشعوب الأخرى بأن مثل هذه المراحل عادة ماتقترن بتحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة وعاجلة. كما يلفتنا بأن تعويلها على قدراتها الذاتية وإرادتها الجامحة في التغيير يبقى في حاجة أكيدة إلى الدعم المتواصل والمساندة الفاعلة من قبل المجموعة الدولية.

ولا يسعني في الختام إلى أن أجدد حرص بلادي على دعم التنسيق الفعال مع كل الشركاء الدوليين، بما يمكننا من الاستفادة من التجارب الأخرى ومن تعزيز قدراتنا للاستجابة إلى تطلعات التونسيين وحتى نفتح آفاقاً جديدة على درب الحرية والعدل والانصاف والمساءلة.

وشكراً سيدي الرئيس